التوجه المصرى
نحو آسيا فى ضوء التطورات المعاصرة

أ.د. هدى ميتكيس
أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة :

زخرت الساحة الدولية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين بفيض من التحولات البنيوية واسعة النطاق التى عكست فى مجمل تجلياتها مظاهر تحول كونى شمل العديد من المجالات الاقتصادية والسياسية. وفى هذا السياق تبلورت ملامح نظام عالمى جديد عقب نهاية الكتلة الشرقية ثم تفكك الاتحاد السوفييتى ذاته، وما ترتب على ذلك من بروز الهيمنة الأمريكية فى السياسة الدولية، وتحول البنيان الدولى نحو شكل أحادى القطبية. وتوازى معه أيضاً ظاهرتا الصعود الشرق آسيوى، وتعاظم التكامل الأوروبى.

و من هذا المنطلق كان التحول المصرى نحو "سياسة التوجه شرقاً" منذ بداية تسعينيات القرن الماضى وحتى الأن يمثل استجابة للتحولات العالمية التى حدثت فى تلك الفترة وحتى تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى مقاليد السلطة فى مصر حيث أولى إهتماماً كبيراً بسياسة التوجه شرقاً، فقد أضحت المصلحة المصرية تقتضى تنويع البدائل والشركاء العالميين لتعزيز القدرة المصرية خاصة بعد أن تغيرت البيئة العالمية فى اتجاه انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، من ناحية أخرى أنتج الصعود الشرق آسيوى فرصاً جديدة لتحقيق المصالح المصرية من خلال تعميق الارتباط بالقوى الآسيوية الصاعدة للاستفادة من قدراتها الاستثمارية والتكنولوجية.

ويعد موضوع " التوجه المصرى تجاه القارة الآسيوية" من الموضوعات الهامة نظراً لأهمية موقع الدائرة الآسيوية من بين دوائر السياسة الخارجية المصرية وهو ماتبدى جلياً بعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠يونيو حيث أولت مصر الدائرة الآسيوية أهمية كبرى نظراً لما

تمثله من تنوع فى الخيارات الاستراتيجية لصانعى القرار.

ويقصد بسياسة "الاتجاه شرقا" "Look East Policy" بلورة وبناء حزمة من السياسات التعاونية مع دول شرقى آسيا، وبالذات اليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند، فى ميادين التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، بل وفى الميادين الأمنية، والثقافية مع اعطاء تلك الحزمة أولوية فى أجندة السياسة الخارجية للدولة، حيث ترتكز تلك السياسة على افتراض جوهرى، وهو أن دول شرقى آسيا هى قاطرة النظام العالمى فى القرن الحالى، وأن الارتباط الاستراتيجى بتلك الدول فى وقت مبكر من شأنه أن يعمق من إمكانية الاستفادة من الصعود الاستراتيجى لدول شرقى آسيا. كما تنهض على افتراض ثان، وهو أن القطبية الأحادية ليست فى صالح الدول النامية، حتى وإن كانت تلك الدول حليفة للقطب الأعظم. فكلما ازداد وتنوع الشركاء للدول النامية زادت قدرتها على رسم واتباع سياسة مستقلة وعلى تخفيف الضغوط التى قد يمارسها القطب الأعظم مستثمرا فرصة غياب القوى الموازنة. كانت ماليزيا أول دولة نامية تتبع تلك السياسة منذ أن تولى محاضير محمد رئاسة الوزراء سنة ١٩٨١، فقد اتجه إلى بناء مشاركة استراتيجية مع اليابان أدت ضمن عوامل أخرى، إلى إحداث نقلة نوعية فى اقتصاد ماليزيا بحيث أصبحت نصف الصادرت الصناعية الماليزية تتضمن تكنولوجيا متقدمة، وقد تلتها الهند فى ذلك منذ سنة ١٩٩١ فى عهد رئيس الوزراء ناراسيما راو، وأصبح الاتجاه شرقاً أحد أركان سياستها الخارجية فى تحالف وثيق مع اليابان فى عهد حكومة فاجباى. ومن المؤكد أن النهضة الماليزية والصعود الهندى كانا من أحد ثمار هذا التوجه.

أولاً: الصعود الاقتصادى الشرق آسيوى

فى آسيا، حدث صعود اقتصادى واضح لمجموعة دول شرقى آسيا المتمثلة فى اليابان والصين، وتايوان، وهونج كونج، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وقد أسميت الدول الأربع الأخيرة "بالنمور الآسيوية" دلالة على صعودها الاقتصادى رغم صغر حجمها.

فيما يتعلق باليابان، فقد حققت طفرة اقتصادية أدت بها إلى تحقيق معدلات نمو تفوق مثيلاتها فى باقى الدول الصناعية، حيث أصبح الإقتصاد اليابانى ثالث أكبر اقتصاد فى العالم عام(٢٠١٦). ويرجع ذلك إلى كفاءة العمالة اليابانية، ووجود سياسة منظمة للانفاق على عمليات البحث والتطوير، وارتفاع مستوى الادخار فى اليابان بالمقارنة بالدول الأخرى.

أما الصين، فقد استطاعت منذ بداية الثمانينيات أن تحقق نقلة نوعية اقتصادية وعسكرية مهمة. ولعل أهم ملامح الصعود الصينى هو التحسن المستمر فى مؤشرات الأداء الاقتصادى الصينى. حيث أصبح ثانى أكبر اقتصاد فى العالم عام(٢٠١٦). هذا بالإضافة إلى تركيز الصين على إقامة قوة مسلحة تقليدية متفوقة تكنولوجيا وامتلاكها الرؤوس النووية وأدوات نقل تلك الرؤوس، بالإضافة إلى برنامج فضائى ضخم لجمع المعلومات، وقد حققت الصين هذه الطفرة نتيجة برنامج سياسى اقتصادى شامل قادة (دينج هيسياوبنج)، الذى تولى السلطة سنة ١٩٧٨ ويقوم على إدخال أساليب النمو الرأسمالى فى إطار السيطرة السياسية للحزب الشيوعى مع اللجوء إلى أسلوب التدرج، وتنويع العلاقات الإقتصادية الخارجية على أساس اقتصادى- نفعى.

كذلك، فقد صعدت القوة الاقتصادية للدول التى أسميت "بالنمور الآسيوية" (كوريا الجنوبية، وتايوان، وهونج كونج، وسنغافورة، و ماليزيا). فقد حققت تلك الدول خلال ثلاثين عاماً طفرة اقتصادية فى هياكل الإنتاج أطلق عليها البنك الدولى للإنشاء والتعمير اسم "المعجزة الشرق آسيوية" The East Asian Miracle فى دراسة منشورة سنة ١٩٩٣.

وقد تلقى الصعود الآسيوى ضربة كبرى فى يوليو سنة ١٩٩٧، حيث بدأت الأزمة المالية الآسيوية فى تايلاند وانتقلت منها إلى باقى دول النمور الآسيوية، حيث شهدت هذه الدول اضطرابات شديدة فى أسواق النقد وأسواق رأس المال، كما انخفضت قيمة عملاتها بشكل حاد، وشهدت أسعار الأسهم فى بورصات هذه الدول انخفاضاً مماثلاً، وقد اندلعت الأزمة بشكل مفاجئ فى الوقت الذى كانت فيه تقارير صندوق النقد الدولى تشيد بالأداء الاقتصادى لدول شرقى آسيا.

ولكن سرعان ما استطاعت دول النمور الآسيوية الخروج من الأزمة، ويعود ذلك إلى اقتصار الأزمة على القطاع المالى، فى حين ظلت البنية الأساسية والهياكل الإنتاجية الأساسية قائمة، فضلاً عن البشر الذين كانوا وراء ما يسمى بالمعجزة الآسيوية، حيث أن ارتفاع مستويات التعليم فى هذه الدول من العوامل التى ساعدتها على التعامل مع الأزمة.

والتساؤل الهام : إلى أى حد كانت القوى الآسيوية الرئيسة مؤثرة فى السياسة الدولية؟ ركزت الصين على اتباع "استراتيجية محسوبة" Calculative Strategy أي أنها استراتيجية تهدف إلى حماية الصين من التهديدات الخارجية في الوقت الذي تواصل

فيه صعودها الاقتصادي والحصول على عناصر القوة، وفى هذا الإطار سعت الصين إلى تأكيد أن صعودها سلمى وأنه يفيد القوى الأخرى، وضرورة بناء نظام عالمى منسجم، مع تجنب الاصطدام المباشر بالولايات المتحدة والقوى الإقليمية فى آسيا أو على الأقل وضع سقف لهذا الاصطدام بما في ذلك أي صدام محتمل مع تايوان، ورغم ارتفاع لهجة الخطاب الصينى فيما يتعلق بتبعية تايوان للصين إلا أنها لم تقم بترجمة هذا الخطاب إلى سياسة عملية.

أما بالنسبة لليابان، فإنها استمرت طوال تلك الحقبة فى تأكيد محورية معاهدة الأمن الأمريكية – اليابانية التى تلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن اليابان باستعمال الأسلحة النووية فى حالة الضرورة، حيث أكدت السياسة الدفاعية اليابانية أهمية الاستمرار فى الاعتماد على الحماية الأمنية الأمريكية.

وفيما يتعلق بالنمور الآسيوية، فقد حقق معظمها التنمية من خلال الاعتماد الجزئى على الولايات المتحدة إبان الحرب الباردة وبالتالى عملت من منطلق التكامل مع الدور الأمريكى، بل أنها رأت أن أمنها القومى مرتبط بالولايات المتحدة سواء من خلال القواعد العسكرية الأمريكية (كوريا الجنوبية) أو الاتفاقات الأمنية (تايوان).

والخلاصة أن القوى الآسيوية الثلاث سعت بدرجات متفاوتة إلى بناء تفاهمات استراتيجية مع الولايات المتحدة، ولم تسع إلى بناء قطب دولى موازن لها. وهو مايطرح سؤالاً عن سبب اتباع مصر سياسة توثيق العلاقات مع تلك الدول وهى متفاهمة مع الولايات المتحدة. الحق أن مصر لم تكن تتبع سياسة الاتجاه شرقا "كبديل" للعلاقات مع الولايات المتحدة، ولكن كمنفذ يمكن من خلاله الإقلال من الاعتماد على الشريك الأمريكى، والاستفادة من نماذج التنمية فى شرقى آسيا، وهى نماذج تختلف عن النموذج الذى كان تضغط الولايات المتحدة على مصر لاتباعه وهو نموذج التكيف الهيكلى.

ثانياً: التوجه الآسيوى في السياسة الخارجية المصرية

يمكن تحليل أبعاد وعناصر التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية من خلال استعراض أهم محددات ذلك التوجه، وترسيم خريطة لأهم وأبرز القضايا والموضوعات المثارة في إطاره، ثم بيان أدوات تنفيذ السياسة المصرية من خلال ذلك التوجه:

١. محددات التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية

أ - المحدد الجغرافي:

تعتبر مصر من البلاد القليلة في العالم التي تقع في قارتين، مثل روسيا التي تقع في أوروبا وآسيا وتركيا التي تقع أيضاً في أوروبا وآسيا، إذ أن شبه جزيرة سيناء تقع بالكامل في قارة آسيا، وتأسيساً على ذلك ترتبط الجغرافيا المصرية ارتباطاً عضوياً بجغرافية آسيا منذ قديم الزمان، وتمتد إلى اللحظة التاريخية الراهنة، ولأن الجغرافيا هي قدر الأمم، فقَدَر مصر أن تكون آسيا جوارها، وقَدَر آسيا أن تكون مصر هي نقطة اتصالها مع أفريقيا وبوابتها إليها، ويخبرنا التاريخ في درس دائم أن الصعود الإقليمي لمصر، ومنذ عصر الملك العظيم رمسيس الثاني مروراً بعصور الفاطميين والمماليك حتى "محمد علي" والزعيم "جمال عبد الناصر" في العصر الحديث، كان مرتبطاً بفعالية الدور المصري نحو الشرق، أي نحو آسيا.

ب - المحدد الثقافي:

إن الهوية العربية الإسلامية التي هي مكون أساسى للهوية الوطنية المصرية هي هوية آسيوية في جانب كبير منها، وبالتالي فعلاقات مصر الآسيوية كانت ومازالت ويفترض أن تكون جزءاً ضرورياً ومكوناً مهماً من مكونات السياسة الخارجية لمصر.

في هذا السياق، تبرز على أجندة السياسة الخارجية المصرية مجموعة الدول ذات البعد القومي، وتمثلها الدول العربية الآسيوية، وهذه المجموعة تبدو حاضرة دائماً في السياسة الخارجية المصرية، وإن كانت تقع في نطاق الدائرة العربية، ولكنها مهمة بدرجة أكبر عندما تبدو في نطاقها الآسيوي لارتباطها المباشر بالعديد من القضايا والإشكاليات التي تؤثر بشكل أو بآخر في الأمن القومي المصري ثم الأمن القومي العربي.

جـ - المحدد السياسي - الجيوستراتيجي:

تتنوع المصالح المصرية في آسيا فهناك بُعد المناورة الاستراتيجية وهو بُعد مهم، بسبب أن آسيا البازغة على مسرح السياسة الدولية هي ميدان رئيسي لتنويع البدائل السياسية. وإن كانت الصين واليابان على وجه الخصوص لم تصلا بعد إلى مرحلة القطب على الساحة العالمية، إلا أن تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية معهما هي استثمار حقيقي في المستقبل، حيث تدل المؤشرات الاستراتيجية إلى إمكان وصولهما إلى

هذه المرحلة في غضون فترة تتراوح ما بين ١٥ إلى ٢٥ سنة على الأكثر، ولا تفوت ملاحظة أن عامل تنوع البدائل السياسية والاستفادة منها وتوظيفها لمصلحة أهداف مصر العليا هي ركن أساس في السياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٥٢ على الأقل، كما أن الدول الإقليمية في القارات المختلفة تسعى إلى تنويع بدائلها السياسية لتجنب الضغوط الدولية والوصول إلى أنسب الحلول لمصالحها الوطنية في المواقف والأزمات المختلفة.

ولهذا يعد هدف تنمية السمعة الدولية أحد أهم الأهداف المصرية من العلاقات مع آسيا؛ حيث إن آسيا هي أكبر قارة من حيث عدد السكان والمساحة، وهي فضلاً عن ذلك تمتلك أكبر المجموعات التصويتية في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ولذلك فإن تنمية السمعة الدولية لمصر في آسيا هي أحد المحاور لضمان الاحتفاظ بالمواقع المتميزة لمصر على المستويين الدولي والإقليمي وفي المنظمات الدولية المختلفة، وكانت الأصوات قد تعالت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ومجموعة الدول الاشتراكية بتوسيع العضوية في مجلس الأمن، بحيث يضم دولا إقليمية لها وزنها مثل البرازيل من قارة أميركا اللاتينية ومصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا من قارة أفريقيا والهند واليابان من قارة آسيا وألمانيا كقوة عظمى من قارة أوروبا، كأعضاء دائمين في مجلس الأمن.

كما يستدعي المحدد الجيوستراتيجي مجموعة الدول ذات البعد الاستراتيجي، وتمثلها إيران وتركيا والهند وباكستان، وإذا كان معلوماً حجم القوة الاقتصادية والقفزة النوعية الهائلة التي حققتها الهند، والتي كانت تشاطر مصر في حقب طويلة الطموحات ذاتها في مرحلة عدم الانحياز، فإنها تقدم نموذجاً يمكن دراسته والاستفادة منه في التجربة المصرية في ظل التوافق والمماثلة القائمة بين الجانبين.

وهكذا تمثل قارة آسيا تجاذبا ملحا وضروريا لمصر، وأن هذا التشابك فيه من الشر والصراع قدر ما فيه من الخير والتعاون وأن سطوة أحد هذين الأمرين على الآخر هو بحد ذاته معيار النجاح والإخفاق، آخذين في الاعتبار حرص القيادة على التمسك بالسيادية في التعامل مع القضايا والإشكاليات والمتغيرات العاصفة القائمة والمحتملة.

د - المحدد الاقتصادي:

يبرز هذا المحدد في حزمة المصالح المصرية الاقتصادية في آسيا، وعلى رأسها استخلاص الدروس من النماذج التنموية الآسيوية (النموذج الكوري الجنوبي،والنموذج الماليزي، وغيرهما)، فالدولة في النماذج التنموية الآسيوية أدت دوراً كبيراً في قيادة

عمليات التنمية الاقتصادية، ودفعت القطاع الخاص إلى التنمية في المجالات ذات الأولوية في الصناعة أساساً ومعها قطاع الزراعة وقطاع الخدمات.

فالتجربة التاريخية لآسيا في النصف الثاني من القرن العشرين تبرز أن التنمية الاقتصادية وفلسفتها قامت أولاً على تنمية الموارد الذاتية، وثانياً على التصنيع الموجه للتصدير.

وفضلاً عن النماذج التنموية الناجحة في القارة الآسيوية، تأتي التجارب الناجحة للتكتلات الإقليمية وعبر الإقليمية في آسيا، ومنها التكتلات الإقليمية لرابطة دول جنوبي شرقي آسيا (الآسيان)، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (السارك)، والتكتلات عبر الإقليمية مثل مجلس التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (آبيك)، ورابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، حيث أن نجاح هذه التكتلات يعطي دروساً لمناطق جغرافية أخرى في العالم ومنها منطقتنا في كيفية علاج المشاكل التي تعوق العمل المشترك ولاسيما في التكتلات العربية والشرق أوسطية والأفريقية، نظراً لترابط السياسة والاقتصاد .

من ناحية أخري تتطلع مصر إلى إمكانية الاستفادة من نموذج التقانة القائم في صيغته التنافسية بين دول هذه المجموعة الآسيوية حيث الإنتاج الراقي النوعية والكفاءة في عصر المعلوماتية والبرمجيات والاتصالات السريعة، عصر هندسة الجينات والتقانة الوراثية.

٢ - قضايا التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية:

طُرحت العديد من القضايا في إطار التوجه الآسيوي في السياسة المصرية منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وشهدت بعض تلك القضايا مراوغة في التركيز والاهتمام، كما أن مستوى الاهتمام بها قد تفاوت من قضية لأخرى، بل وتغير مستوى الاهتمام حيال ذات القضية من فترة زمنية لأخرى.

فقد قادت مصر في الخمسينيات والستينيات حركة التحرر الوطني العربية وفي العالم الإسلامي الذي يضم دولاً آسيوية بحكم المكان، وحركة عدم الانحياز التي قامت ونشأت بتوافق وجهد مصري مع دول آسيوية مثل الهند وإندونيسيا.

ورغم ما بدا واضحاً من اختلاف بين عهدي "عبد الناصر" و"السادات" فيما يتعلق بالتوجهات الأيديولوجية وما يرتبه من شبكة التحالفات الإقليمية والدولية، فضلاً عن تغيير

الوجهة من الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة، بيد أن ذلك لم يكن على حساب السعي إلى تحرير الأرض المحتلة سواء بالحرب أو بالمفاوضات، ومن ثم، ظلت قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، والسعي إلى إقرار السلام واحدة من ثوابت القضايا المطروحة على أجندة السياسة الخارجية المصرية على الصعيد الآسيوي-العربي.

إن السلام في مفهوم السياسة الخارجية المصرية يجب أن يكون شاملاً وعادلاً يحفظ حقوق جميع الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، ويحقق لهم جميعاً الأمن المتكافئ، وأن تكون هناك رغبة حقيقية في تحقيق السلام العادل والشامل.

وترى الدبلوماسية المصرية أن السلام لن ينهض ولن تترسخ جذوره في غياب التزام بالاتفاقيات التي تم توقيعها على مشهد من العالم أجمع وفي تنفيذ جميع بنودها وأحكامها دون استثناء أو تردد.

ولذلك، فإن طريق السلام، ليس طريقاً سهلاً، بل هو المعركة الأفضل عن معارك الحروب، وهي العمل من أجل صالح الجماهير، والإصرار على تغيير واقعها عبر جهود التنمية الشاملة المستمرة.

ومؤخراً، وتحديداً في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى، بدا واضحاً أن بلورة السياسة الآسيوية لمصر باتت تعطي الأولوية للاعتبارات الاقتصادية، من منظور أن آسيا -القارة والإقليم- تضم عدداً من أهم وأبرز القوى الكبرى المؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، يأتي في مقدمتها اليابان والصين والهند ودول النمور الآسيوية الأخرى.

وفي هذا الصدد، شهدت السياسة المصرية قدراً من التفعيل نحو تلك القوى، ولا سيما الصين والهند، وبطبيعة الحال، يعكس هذا الاهتمام المكانة المتميزة التي أضحت القارة الآسيوية تشغلها، بحيث يكون القرن الحادي والعشرين بحق قرناً آسيوياً بالأساس.

٣ - أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية على الصعيد الآسيوي:

تكاد لا تختلف أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في آسيا مقارنة بذات الأدوات المستخدمة حيال التوجهات الأخرى للسياسة المصرية الخارجية.

حيث يُناط بالدبلوماسية الرسمية في شكلها الكلاسيكي القيام بالدور الأكبر في تحقيق أهداف الدولة المصرية في المحيط الآسيوي. وفيما عدا إيران، تكاد علاقاتنا الدبلوماسية طيبة مع معظم الدول الآسيوية، بغية تأمين حزمة المصالح المصرية التي سبق مناقشتها عند تحليل محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه آسيا.

وبطبيعة الحال، لم تكن مهمة تحقيق أهداف وغايات السياسة المصرية في آسيا مقصورة على استخدام الأداة الدبلوماسية التقليدية، وإنما شهدت تنويعاً في استخدام صور أخرى للدبلوماسية غير الرسمية، مثل "دبلوماسية المؤتمرات"، و"الدبلوماسية الشعبية".

حيث قد اقتضت التطورات الحديثة في هيكل النظام الاقتصادي الدولي، وتزايد وتيرة العولمة الاقتصادية، واستمرار ظاهرة "الصعود الاقتصادي للقوى الآسيوية"، كل ذلك فرض تنويعاً في أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية في آسيا، وتحديداً التوجه نحو الأخذ بـ "دبلوماسية التنمية".

وفيما يلى عرض لأهم تطورات العلاقات المصرية الآسيوية فى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسى:

العلاقات المصرية الصينية:

يمكن القول أن الاهتمام الذى توليه القيادة السياسية المصرية تجاه الصين ينبع من إدراكها لوضعية الصين وتنامى قدرتها ونجاح تجربتها فى التنمية إضافة إلى وقوفها إلى جانب القضايا العربية فضلاً عن عدم وجود رواسب تاريخية سلبية فى العلاقات بين الجانبين أو خلفيات استعمارية مقارنة بعلاقاتها مع الدول الكبرى، حيث تختلف نظرة القيادة السياسية المصرية إلى الصعود الصينى عن القوى الأخرى، ففى حين تنطلق هذه القوى من النظر بتوجس إلى النمو الصينى تنظر القيادة المصرية لهذا الصعود من منطلق أن الصين دولة صديقة، وكلما ارتفعت الصين وحققت تقدماً كلما مثل ذلك دلالة على أن الشعوب النامية تستطيع أن تلحق بالركب وأن تكون فى الصفوف الأمامية.

وانطلاقاً من إدراك القيادة المصرية لضرورة الانطلاق بالعلاقات بينهما إلى آفاق جديدة فى ظل المتغيرات الدولية والاقليمية، بادر الرئيس عبد الفتاح السيسى بزيارة للصين فى شهر ديسمبر عام ٢٠١٤ وقام بلقاء الرئيس الصينى تشى جين بينج، وفي إطار الزيارة تم التوقيع على وثيقة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وكذلك العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين في العديد من المجالات التي تشمل التعاون الاقتصادي والنقل وتوريد المعدات الطبية والطيران المدني والتعليم والبيئة.

وهناك العديد من الزيارات رفيعة المستوي بين قادة البلدين أدت الي توثيق عري العلاقات الثنائية، ففي ١ سبتمبر ٢٠١٥ قام الرئيس السيسي بزيارة بكين للمشاركة في إحتفال الصين بعيد النصر الوطني وبالذكرى السبعين لإنتهاء الحرب العالمية الثانية

والتقى بالرئيس الصيني شى جين بينج، والذي أشاد بمشاركة القوات المسلحة المصرية فى العرض العسكري الذى أقيم بهذه المناسبة، وذلك فى ضوء علاقات الشراكة الإستراتيجية المتميزة التى تم توقيعها بين البلدين فى ديسمبر ٢٠١٤ ،هذا بالاضافة الي حضور الرئيس عبدالفتاح السيسي كضيف شرف في قمة مجموعة ٢٠ في مدينة هانجشتو بالصين في سبتمبر ٢٠١٦ بناء علي دعوة الرئيس الصيني، وهذا يعكس خصوصية العلاقات الثنائية بين البلدين.

كما قام رئيس جمهورية الصين الشعبية شي جين بينغ بزيارة جمهورية مصر العربية خلال يناير عام ٢٠١٦، وخلال الزيارة حضر الرئيسان الاحتفالات المشتركة بمناسبة الذكرى الـ٦٠ لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وأعلنا تدشين «عام الثقافة الصينية» في مصر، و«عام الثقافة المصرية» في الصين.وتم تدعيم سبل تعميق التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وتبادل الآراء حول القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

ومن ثم ساهمت الزيارات الثنائية بين رئيسى البلدين لدعم العلاقات الصينية – المصرية، ولتطوير علاقات شراكة استراتيجية مستدامة بين الصين ومصر فى المستقبل.

حيث تمثل الصين بالنسبة لمصر ميداناً رحباً للتواصل الحضارى والثقافى لبناء نموذج لتواصل الحضارات العربية والاسلامية والحضارات البوذية والكونفوشية والشنتوية والهندوسية وغيرها، فالقاسم المشترك الذى يجمع بين الجانبين هو انضمامهما إلى نادى الحضارات الدولى تحت مسمى الثقافة الشرقية، وإجمالاً فقد أدى ارتباط مصر تاريخياً وحضارياً بالصين بعلاقات صداقة وتعاون سادها الاحترام والثقة والتأييد والاستمرارية إلى تسهيل توسيع نطاق هذه العلاقات فى المرحلة الحالية لتشمل العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بما أفرز الكثير من التفاعلات التعاونية التى تمثل قاعدة صلبة لتنمية العلاقات المصرية الصينية المستقبلية بغير حدود فى مختلف المجالات.

وفى إطار اهتمام السياسة الخارجية المصرية بالقضايا الاقتصادية مثل الترويج للصادرات وجذب الاستثمارات الأجنبية والتى تعتبر أحد أهم العوامل التى حكمت السياسة الخارجية المصرية تجاه الصين، فقد أضحت التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى أحد الركائز الأساسية فى قضايا التعاون بين مصر والصين.

و لهذا ترتكز السياسة المصرية على دعمها لمبادرة «الحزام الاقتصادي لطريق الحرير» و«طريق الحرير البحري في القرن الـ٢١»،وتكثيف التعاون في إطار هذه المبادرة، وخاصة في إطار دعم الجانب الصيني لخطط الحكومة المصرية لإنعاش الاقتصاد المصري، سواء فيما يتعلق بالمشروعات القومية الهامة وعلى رأسها تطوير وتنمية محور قناة السويس، لتدعيم للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر، ومواصلة تشجيع ودعم الشركات الصينية الراغبة في الاستثمار في هذه المنطقة وغيرها من المناطق في مصر، والعمل على توطين بعض الصناعات الصينية في مصر، وخاصة في المجالات التي تتميز فيها مصر بمزايا نسبية، مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة الحديد والصلب، كما يشجع الجانبان المؤسسات المالية والشركات من البلدين على التعاون في مجال التمويل،والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

أو فيما يتعلق بالمشروعات الهامة بين الجانبان مثل مشروعات الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة والنقل والسكك الحديدية، ومشروعات البنية التحتية بما في ذلك الطرق والموانئ، والزراعة والتصنيع الزراعي واستصلاح الأراضي والثروة السمكية والصناعات الإلكترونية والكهربائية والصناعات المتقدمة مثل الألياف الزجاجية وغيرها والبنوك وغيرها من المشروعات الصناعية .

ومن ثم شهدت العلاقات المصرية الصينية تطورًا مستمرًا في كافة المجالات على مدى العقود الستة الماضية، وقد أثبتت قدرتها على مواكبة التحولات الدولية والإقليمية والداخلية، حيث تنتهج الدولتان سياسات متوافقة من حيث السعي والعمل من أجل السلام في كافة أرجاء العالم والدعوة إلى ديمقراطية العلاقات الدولية وإقامة نظام دولي سياسي واقتصادي منصف وعادل قائم على احترام خصوصية كل دولة فضلا عن تفهم كل طرف للقضايا الجوهرية للطرف الاخر، وتتمسك الدولتان بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة والسعي إلى حل النزاعات عبر الطرق السلمية، وقد تجلت هذه السياسة في مواقف كل منهما تجاه الآخر في مختلف المحافل الدولية وخاصة في ملفات النزاعات الإقليمية والدولية.

ب - العلاقات المصرية اليابانية:

تعد العلاقات المصرية اليابانية نموذجاً لعلاقات ثنائية تفوق أوجه الاختلاف بينهما أوجه التشابه فى الظروف والتاريخ، إلا أنها – أى تلك العلاقات – فى الوقت ذاته تقدم

نموذجاً للتوافق فى وجهات النظر وتحقيق المصالح المتبادلة والتى لم يعترضها مشاكل – كبيرة – على الرغم من قدمها النسبى، وهو ما يسهل الطريق أمام استغلال ذلك التوافق فى تطوير تلك العلاقات، بما يعظم مصالح الدول الداخلة فيها.

حيث تعبر العلاقات الثنائية بين مصر واليابان عن علاقات بين دولة ذات دور إقليمى، وشبكة علاقات إقليمية ودولية ضخمة، ودولة كبرى اقتصادياً، ولذلك كان من الطبيعى أن تتنوع مجالات ومسارات العلاقات الثنائية بين البلدين لتشتمل على العلاقات السياسية والدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية والتجارية، إضافة إلى التعاون فى مجالات التبادل الثقافى والعلمى، وكذلك التعاون فى مجال الشئون البيئية، والذى يعد من المجالات التى طرأت حديثا على أجندة العلاقات بين الدولتين إلا أنه يحمل فرصاً لمصر لتعظيم مكاسبها مع الشريك اليابانى، من خلال تفعيل التعاون فى هذا المجال.

أما إذا ما نظرنا إلى حجم العلاقات الاقتصادية بين مصر واليابان، فقد بلغ حجم التبادل التجارى بين مصر واليابان عام ٢٠١٦ نحو (١,٨) مليار دولار، وفى مجال الاستثمارات نجد ان الاستثمارات اليابانية لمصر تتشعب إلى ٦ مجالات رئيسة، وهى: الصناعة، الزراعة، التمويل، الخدمات، الإنشاءات، السياحة.

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال أيضاً أن اليابان كثيراً ما تنفذ مع مصر برامج التعاون الثلاثى، وهى تلك البرامج التى تقوم اليابان – من خلال مساعدات التنمية الرسمية التى تقدمها أحياناً فى شكل مساعدات فنية– بتنفيذها مع بعض الدول النامية والعربية، أى أن تكون مصر طرفاً فى تلك البرامج من خلال مشاركتها بالخبرات العلمية أو المساهمة فى تنظيم وتنفيذ بعض هذه البرامج التى تستفيد منها فعليا دولة ثالثة، وتعد تلك البرامج الخاصة بالمساعدات الفنية اليابانية للدول الأخرى مؤشراً على الدور الذى الذى توليه اليابان لمصر على المستوى الإقليمى.

وفى هذا السياق جاءت زيارة رئيس الوزراء اليابانى شينزو ابى لمصر فى ١٦ يناير ٢٠١٥ لأول مرة بعد انتخابه رئيساً للوزراء، لتؤكد على العلاقات الوثيقة بين اليابان ومصر على المستوى السياسى والاقتصادى والثقافى ، حيث تم عقد فعاليات الجلسة الافتتاحية للمؤتمر المشترك لمجلس الأعمال المصري الياباني، والذي يعقد بالقاهرة تحت عنوان (مصر واليابان معًا لمستقبل أكثر إشراقًا)، وذلك بمشاركة شينزو آبي، رئيس وزراء اليابان، بالاضافة إلي مجموعة من الوزراء.

وتمحور جزء كبير من كلمة رئيس الوزراء الياباني، حول الحكمة العربية الشهيرة، "خير الأمور أوسطها"، التي اقتبسها شينزو آبي أكثر من مرة، مؤكدا أن كلا من مصر واليابان يولي أهمية للاعتدال، والوسطية، حيث عبر آبي عن أن بلاده تشعر بالخطر من تنامي الأفكار الإرهابية، مشيرا في الوقت نفسه إلي أن استقرار منطقة الشرق الأوسط هو الأساس للتقدم والازدهار للعالم كله، واليابان ترفع راية دولية لتحقيق السلام في العالم، وتحرص علي استقرار الشرق الاوسط، ولديهم رغبة لبذل الجهود لتحقيق ذلك، فاستعادة الشرق الاوسط المستقر المبني علي فكرة "خير الامور أوسطها" هي الغاية التي تسعي إليها اليابان، ولهذا أكد أن اليابان، مصممة على المساهمة الفاعلة في تحقيق استقرار للشرق الاوسط وسنبذل جهودا عنيفة لتحقيق ذلك، وستقدم اليابان كافة المساعدات لمصر ولمنطقة الشرق الاوسط بقيمة تصل الى ٢,٥ مليار دولار خلال السنوات المقبلة بقطاعات متعددة بخلاف المساعدات العسكرية، وأضاف أن "اليابان ستتعاون مع مصر في انهاء أعمال المتحف المصري الياباني والجمعية اليابانية بالقاهرة، لكننا نؤكد على ضرورة أن تتجاوز مصر مرحلة الارهاب التي تعاني منها الآن"، حيث أشار أن استقلال واستقرار مصر سيسهم في استقرار الشرق الاوسط بالكامل، موضحا ان اليابان ستساهم فى توسعة مطار برج العرب، بالإضافة الى حزمة مساعدات مالية لمصر لتمويل عدة مشروعات خاصة بمجال الطاقة .

وقد جاءت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسى الى اليابان فى ٢٨ فبراير ٢٠١٦ حيث تكمن اهميتها أنها أول زيارة لرئيس مصري لليابان منذ ما يقرب من ١٢ عامًا، وتناولت المباحثات سبل دعم التعاون الاقتصادي بين البلدين ومكافحة الإرهاب في المنطقة وتعزيز الاستثمارات بين البلدين، فاليابان تعهد بمثابة نافذة مصر إلى الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادي، وجاءت الزيارة لدعم مشروع قناة السويس، ونقل الخبرات اليابانية إلى الجانب المصري، في إطار الدعم الياباني المباشر للاقتصاد المصري، والاستثمارات متعددة المجالات، حيث ان هناك ٧ شركات يابانية شاركت في إنشاء التفريعة الجديدة لقناة السويس، ولديها رؤية اقتصادية لمشروعات واستثمارات كبرى.

وتركزت الزيارة أيضا على محاور ثقافية أيضًا وليست اقتصادية فقط، وذلك في ظل سعي الطرفين لإنشاء المتحف المصري الكبير، تحت إشراف اللجنة المصرية اليابانية. وللوقوف على آخر مستجدات العمل بالمشروع، والاطلاع على الموقف التنفيذي الحالي له

جـ - العلاقات المصرية السنغافورية:

شهدت العلاقات المصرية مع سنغافوره تطوراً ملحوظاً على مختلف الأصعدة مع زيارة الرئيس السيسى الى سنغافورة فى ٣٠ أغسطس ٢٠١٥ حيث تعد الزيارة الأولى من نوعها لرئيس مصري إلى سنغافورة، كما أنها تأتي تتويجاً للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين التي تم الاحتفال بها في عام ٢٠١٦ وذلك بمرور ستين عاماً على إقامتها، والتى تعد بمثابة انطلاقة حقيقية للعلاقات المصرية السنغافورية.

وقد هدفت الزيارة الى جذب استثمارات جديدة لمحور تنمية قناة السويس، بالإضافة إلى التعاون في عدد من المجالات بينها إدارة الموانئ وتحلية المياه وبناء القدرات وتدريب الكوادر والبرامج الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتدريب المهني والتعليم، بالإضافة إلى قضايا مكافحة الإرهاب والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، حيث تم الاتفاق على قيام الشركة بتقديم العروض المتكاملة فور الانتهاء من إعداد الدراسات البيئية. كما تم خلال الزيارة بحث إمكانية قيام الشركة بالمساهمة في معالجة التلوث وتحسين نوعية المياه في عدد من الترع والمصارف، وخاصة مصرف "كوتشنر" في محافظة الغربية والتوقيع على مذكرة تفاهم بين هيئة قناة السويس وشركة "هاي فلاكس" تقوم بموجبها الشركة بإعداد الدراسات الفنية والمالية والاقتصادية لإنشاء محطة متكاملة لإنتاج المياه والكهرباء بمنطقة العين السخنة.

د - العلاقات المصرية الهندية:

تعد الهند واحدة من أهم اقتصاديات العالم الصاعدة، ولذلك تأتى أهمية الخطوات التى تتخذها مصر فى زيادة التقارب والتعاون معها ومع الصين القوة الاقتصادية الأكبر صعوداً خلال السنوات الأخيرة، فالهند ثانى أهم دولة فى العالم فى صناعة الالكترونيات والبرمجيات والتكنولوجيا، ولذلك جاء حرص القيادة السياسية المصرية متمثلة فى الرئيس عبد الفتاح السيسى على توطيد العلاقات المصرية الهندية فى إطار الوعى بأهمية سياسة التوجه شرقا للسياسة الخارجية المصرية.

وفى هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس السيسى الى الهند فى ١ سبتمبر ٢٠١٦ لتضيف مزيد من الزخم الى العلاقات المصرية الهندية ، حيث تضمنت الزيارة عدة محاور رئيسية لتدعيم التعاون الاقتصادى بين البلدين، ومن أبرزها دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على دفع مزيد من الاستثمارات الهندية الى مصر، والسعى

نحو رفع حجم التبادل التجارى بين البلدين وزيادة التعاون فى مجالات الزراعة والصلب وتنمية التعاون فى قطاعى التكنولوجيا والاتصالات.

هـ - العلاقات المصرية الأندونيسية:

تعد اندونيسيا أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان والاستفادة من التقدم الاقتصادى الذي حققته النمور الآسيوية وخاصة أندونيسيا التي تعافت من تداعيات الانهيار الاقتصادى الذي ضرب دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٨، وتعد مصر أول دولة في العالم تعترف باستقلال اندونيسيا في السابع عشر من أغسطس عام ١٩٤٥، ووقعت مصر واندونيسيا اتفاقية صداقة لانشاء العلاقات الدبلوماسية في العاشر من يونيو عام ١٩٤٧.

وتقدم مصر سنويا ١٢٠ منحة للطلبة الاندونيسيين للدراسة بالأزهر كما يوجد نحو ٤٧ مبعوثا تابعين للأزهر يتولون تدريس اللغة العربية والعلوم الإسلامية في كل الاقاليم الاندونيسية، ويبلغ إجمالي عدد الطلبة الاندونيسيين الذين يدرسون بمصر نحو ٦٠٠٠ طالب.

ويشغل عدد كبير من خريجى الأزهر مواقع قيادة بارزة سواء في الحكومة أو الأحزاب السياسية أو كل المؤسسات الاندونيسية الاخرى علاوة على انهم يحظون بتقدير بالغ من جانب الرأى العام الاندونيسى.

وفى هذا السياق جاءت الزيارة التاريخية التى قام بها الرئيس عبد افتاح السيسى الى اندونيسيا فى ٢٠١٥/٩/٥ والتي تعد الأولى لرئيس مصرى منذ عام ١٩٨٣، لتؤكد حرص مصر على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان والاستفادة من التقدم الاقتصادى الذي حققته النمور الآسيوية وخاصة أندونيسيا.

وقد هدفت الزيارة والمباحثات التى أجراها مع الرئيس السيسى مع الرئيس الاندونيسى جوكو ويدودو الى تنسيق وتدعيم الجهود المشتركة لدعم التجارة والاستثمارات وتصحيح الصورة الخاطئة عن الدين الإسلامي ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وقد اتسمت المواقف الأندونيسية تجاه مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو بالإيجابية، حيث أكدت الحكومة الأندونيسية احترامها لخيارات الشعب المصرى، وهو ما دفع الرئيس السيسى إلى أبداء تقديره لمواقف اندونيسيا الداعمة لخيارات الشعب المصرى وإرداته

الحرة، مشيرًا إلى تجربة إندونيسيا في التحول الديمقراطي وإمكانية الاستفادة من خبرتها في هذا الصدد. كما أعرب عن تقدير مصر لموقف إندونيسيا المؤيد لحصول مصر على عضوية مجلس الأمن الدولى لعامىّ ٢٠١٦/٢٠١٧.

خاتمة:

إن التحليل الموضوعي للسياسة الخارجية المصرية الراهنة تجاه آسيا يكشف عن عدد من النتائج والملاحظات، يمكن إبرازها فيما يلي:

- أن التوجه أو البعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية فى عهد الرئيس السيسى قد تحول من كونه ، بديلاً يصحو حيناً ويخبو حيناً آخر، حسب مقتضيات المصلحة الوطنية المصرية التي تمليها اعتبارات اللحظة الزمنية الى كونه قد أصبح توجها ثابتاً ومستمراً حيث أن الاهتمام المصري بآسيا خلال الحقب الماضية لم يكن اهتماماً استراتيجياً ممنهجاً تحكمه خطة عمل ثابتة الأركان محددة المعالم، بقدر ما كان اهتماماً تكتيكياً – لحظياً يرتبط بقضية ما أو بظرف معين، ثم سرعان ما يتراجع الاهتمام مرة أخرى.
- إن المتأمل في خريطة القضايا والموضوعات التي يطرحها البعد الآسيوي في السياسة الخارجية المصرية يبين تنوع تلك القضايا، بيد أن الغلبة في تلك القضايا –على تنوعها– يندرج في إطار آسيا العربية، منها ما يرتبط بالصراع العربي– الإسرائيلي، ومنها ما له صلة بأمن الخليج العربي، وغيرها من القضايا المثارة في إطار الدائرة العربية لمصر، مع اهتمام نسبي محدود لبعض القضايا الآسيوية المحضة (غير العربية)، ويأتي على رأسها محاولة الاستفادة من النماذج التنموية الناجحة في آسيا.
- شهدت السياسة الخارجية المصرية تنويعاً في أدوات تنفيذ وتحقيق مراميها في المحيط الآسيوي، ما بين استخدام الأداة الدبلوماسية الرسمية التقليدية، وأدوات الدبلوماسية غير الرسمية، ودبلوماسية التنمية.
- إن التغيرات والمستجدات الراهنة على الساحة الدولية – سياسياً واقتصادياً– أصبحت تفرض على مصر الدولة إعادة تقييم سياستها الخارجية صوب آسيا، وضرورة إعادة النظر في أبجديات وتوجهات تلك السياسة بما يدعم من التوجه الشرقي–الآسيوي لمصر وهى السياسة التى تنتهجها مصر حاليا بعد تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى، حيث يبدو أنه سيكون عصر القوى الآسيوية الصاعدة.